

Distr.: General
5 May 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

22 تموز/يوليه 2019 - 25 تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2019-2020

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2019-2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2019-2020

[الأصل: بالعربية والإنكليزية والفرنسية]

موجز

حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020 عدداً من الإنجازات الهامة على درب دعم أولويات الدول الأعضاء في مجال التنمية بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة نحو تقديم أفكار وإجراءات تسمح بتمكين أفريقيا وتحقيق شموليتها وتحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبوها إليها. ويقدم هذا التقرير موجزاً عن الإنجازات البارزة من تلك الفترة التي تبين تطبيق وظائف اللجنة الأساسية الثلاث في الميدان، بما في ذلك التدخلات التي قامت بها دعماً للأولويات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والخدمات الاستشارية المقدمة في مجال السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ والمساعدات المقدمة بناء على طلب الدول الأعضاء لتحقيق التطور التقني وتنمية القدرات. وترد أيضاً معلومات عن الدور الأساسي لمنابر اللجنة لحوار السياسات وبناء توافق الآراء في النهوض بقدرات المسؤولين الحكوميين الأفريقيين في مجال رسم السياسات وتنفيذها.

أولا - مقدمة

1 - حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2019 عدداً من الإنجازات الهامة على درب دعم أولويات الدول الأعضاء في مجال التنمية بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة نحو تقديم أفكار وإجراءات تسمح بتمكين أفريقيا وتحقيق شموليتها وتحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبوها إليها.

2 - وإذ تمضي أفريقيا، كبقية العالم، نحو عام 2020 وتشعر في عقد الأمم المتحدة، "عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، لا بد من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر استهدافاً بالنسبة للبلدان الأفريقية، فثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات سريعة للوفاء بوعود تحقيق الازدهار. وللقيام بذلك، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اعتباراً من آذار/مارس 2019، بتطبيق استراتيجية لتنفيذ برنامج متكامل ومتسق في 22 بلداً من البلدان التي تركز عليها بتوحيد نواتج اللجنة من أجل التخطيط والتنفيذ المشترك لإيجاد مجموعة كبيرة من الاستثمارات في المجالات المناسبة في هذه البلدان. وتسهم هذه الاستراتيجية بالفعل في تحسين الروابط بين البرامج وتكامل الدعم السياساتي المتعدد الأبعاد المقدم للبلدان، وهي تستخدم الموارد المحدودة على النحو الأمثل لتنفيذ الأولويات الوطنية بقدر أكبر من الفعالية.

3 - وباعتبار القطاع الخاص الرائد في إيجاد الوظائف في القارة، فإنه في صميم مناقشات التنمية الجارية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتعمل اللجنة على توثيق عرى تعاونها مع القطاع الخاص دعماً للسياسات التي تعزز على نحو أقوى مشاركته في الاقتصادات الأفريقية وحوكمتها، وتعمل أيضاً مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان استعادة البلدان الأفريقية من التغير التكنولوجي السريع الجاري. وبفضل جهود اللجنة، صدقت البلدان على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وشرعت في وضع استراتيجيات وطنية للقدرة التنافسية. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، تحول التركيز من خطاب بشأن السياسات إلى إجراءات على أرض الواقع عبر مبادرة سندات التنمية المستدامة، حيث يجري العمل على حفز التمويل من القطاع الخاص لتسريع نشر الطاقة النظيفة لتلبية لاحتياجات القارة المتزايدة من الطاقة.

4 - وتستفيد اللجنة، مسترشدة بتوجهاتها الاستراتيجية، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتحالفات القائمة على القضايا المنشأة حديثاً، من الشراكات داخل الأمم المتحدة وفي المنظومة الإنمائية وعلى نطاقهما لدعم البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية، مدعومة ببرنامج عمل مركّز يشدّد على إدارة الاقتصاد الكلي، وتنمية القطاع الخاص، والتكنولوجيا، والبيانات والإحصاءات وتغير المناخ، والفقر وعدم المساواة، والمساواة بين الجنسين، والتكامل الإقليمي.

5 - وترد أدناه بعض الإنجازات البارزة في عام 2019 التي تبين تطبيق وظائف اللجنة الأساسية الثلاث في الميدان، بما في ذلك التدخلات التي قامت دعماً للأولويات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والخدمات الاستشارية المقدمة في مجال السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ والمساعدات المقدمة بناء على طلب الدول الأعضاء لتحقيق التطور التقني وتنمية القدرات. وترد أيضاً معلومات عن الدور الأساسي لمنابر اللجنة لحوار السياسات وبناء توافق الآراء في النهوض بقدرات المسؤولين الحكوميين الأفريقيين في مجال رسم السياسات وتنفيذها.

ثانياً - النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

ألف - الفقر والشؤون الجنسانية والسياسة الاجتماعية

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

6 - ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطبق على نطاق واسع الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية الذي تستخدمه الدول الأعضاء لإجراء تقييمات ذاتية لتقدمها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك لإعداد تقارير وطنية عن استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة. واستخدم الدليل أيضاً لإعداد التقرير التجميعي الإقليمي للاستعراض بعد مرور 25 سنة، وهو التقرير الذي أيدته الدول الأعضاء في اجتماع لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استخدم الخبراء والوزراء الدليل والتقارير الوطنية والإقليمية للاستعراض الإقليمي بعد مرور 25 سنة في صياغة وثيقة الإعلان السياسي الأفريقي والرسائل الرئيسية بشأن الاستعراض بعد مرور 25 سنة، لتقديمها في الاستعراض العالمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة.

7 - لقد أرسى الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية أيضاً الأساس لوضع مجموعة من المنتجات والأدوات المعرفية التي استُخدمت لتقديم الدعم التقني المعد حسب الطلب للدول الأعضاء، ولتوفير التدريب العملي لمسؤوليها. وكانت أيضاً رافداً للحوارات السياساتية الرفيعة المستوى التي أفضت إلى الدعوة في مجال السياسات والاستفادة منها. وهكذا، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ناميبيا، وضع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة اقتصادياً، التي ستوجه التدابير الحكومية الرامية إلى التعجيل بتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. وصدّق أصحاب المصلحة فيما بعد على الاستراتيجية تمهيداً لإقرارها من مجلس الوزراء. وقُدّم الدعم التقني أيضاً لموريتانيا، بما في ذلك تقييم الاستراتيجية الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني ووضع خارطة طريق لمعالجة أوجه القصور. وأدى ذلك إلى إدماج الأبعاد الجنسانية في استعراض الخطة الإنمائية الوطنية للبلد وإطاره الإحصائي.

8 - وساعدت هذه الجهود في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد ما تحرزه من تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تجلّى ذلك في تقديم 50 بلداً في الوقت المحدد تقاريرها الوطنية في إطار استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة، منها 29 بلداً أشارت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، واستخدمت التحليل ذا الصلة في تقاريرها الوطنية التي تعتمد على التقييم الذاتي، كجزء من عملية الاستعراض.

9 - وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم الدليل أيضاً لدعم وضع سجل الاتحاد الأفريقي للأداء في مجال التوازن بين الجنسين. وهذا السجل هو أداة للتقييم والترتيب في الاتحاد الأفريقي، وقد صُمم منذ عام 2016 لقياس أداء البلدان فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والاستفادة من العائد الديمغرافي، ومكافحة الفساد. وعُرضت نتائج تقييم السجل في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام 2019، الذي قُدمت فيه جوائز لرؤساء الدول الأعضاء الخمس الأفضل أداءً، اعترافاً بزيادة مساهمتها بشأن المساواة بين الجنسين. وكان طرح الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية تراكمياً على مرّ السنين، حيث جرى تطبيقه في ما لا يقل عن 40 بلداً في عام 2019.

تحسين الخبرة في مجال هندسة الطب الأحيائي والقدرة الابتكارية للشباب

10 - أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعاً تجريبياً في عام 2011 لمساعدة الدول الأعضاء في تسخير التكنولوجيات الجديدة لتحسين نتائج الرعاية الصحية في أفريقيا. وضم المشروع، الذي يتعلق بالخبرة الهندسية لتحسين النتائج الصحية في أفريقيا، لبناء القدرات في مجالي هندسة الطب الأحيائي والابتكار لمواجهة عدم كفاية الأجهزة الطبية التي يحتاج إليها مختصو الرعاية الصحية لتقديم خدمات إنقاذ الحياة وكان الهدف الرئيسي من المشروع هو تطوير القدرات المحلية للبلدان الأفريقية على تركيب الأجهزة الطبية وإصلاحها وصيانتها وتحسينها، واجتذاب الطالبات إلى الهندسة، وغرس الكفاءات المعززة في مجالي ريادة المشاريع والابتكار لجلب الأجهزة الطبية إلى السوق.

11 - وظلت اللجنة منذ عام 2011 تعمل على تشجيع واضعي السياسات، ومؤسسات البحوث الصناعية، والقطاع الخاص، والمستشفيات والجامعات على دعم نمو هندسة الطب الأحيائي والاستثمار فيها. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة، كما يتضح من العدد الكبير من الشباب الذين لديهم الآن القدرة على تركيب الأجهزة الطبية وإصلاحها وصيانتها وتحسينها.

12 - وأدى المشروع إلى تنمية ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مجال الأجهزة الطبية وساعد على بناء الموارد البشرية اللازمة لجلب خدمات وتكنولوجيات جديدة ومحسنة للأجهزة الطبية إلى الأسواق. وقد شرع ما يقرب من 1 200 طالب في برامج جامعية ودراسات عليا في هندسة الطب الأحيائي. ومن بين الطلاب الذين التحقوا بالمدارس الصيفية للمبتكرين بين عامي 2012 و 2016، أطلق 48 في المائة منهم الآن أعمالهم التجارية الخاصة بهم، وطور 65 في المائة نماذج أولية جديدة؛ وحافظ 92 في المائة على الشبكات الاجتماعية التي نُسجت؛ وحصل 19 في المائة على منح. وتبلغ نسبة الإناث بين الطلاب نحو 30 في المائة، وكانت جميع جوائز الابتكار في مدارس المبتكرين الصيفية السبع من نصيب الطالبات.

13 - ولضمان الاستدامة، أطلق اتحاد هندسة الطب الأحيائي في عام 2012 لتكون بمثابة وديع ومروج لمعايير التدريب والبحث وبناء القدرات وتعبئة الموارد، فضلاً عن مشجع لعمليات تبادل المعلمين والطلاب. ومنذ ذلك الحين، استقطب الاتحاد منحتين تبلغ قيمتهما نحو 3 ملايين دولار، و1,5 مليون دولار في شكل تمويل من الاتحاد الأوروبي لتدريب خريجي الدراسات العليا وتبادل الموظفين (انظر الموقع الشبكي للمشروع على الرابط: www.africanbmemobility.org)، و 1,2 مليون يورو آخر لإنشاء منصة إلكترونية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا من أجل تصميم الأجهزة الطبية على نحو آمن (انظر الموقع الشبكي للمشروع على الرابط: <http://ubora-biomedical.org>). وقد فاز فريقان شريكان، في أوغندا وملاوي، بمكافآت وجوائز عالمية على ابتكاراتهما في مجال التصميم، الأول طُرح بالفعل في السوق، أما الثاني فقد أنهى تجاربه السريرية الأولى في عام 2018.

باء - تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي

التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستراتيجيات استغلال مزاياها

14 - أسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، ومكاتب المنسقين المقيمين، والشركاء الإقليميين، في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من أجل زيادة التدفقات التجارية،

وتحسين التصنيع، وزيادة الاستثمار بمعدات أفضل، عن طريق تعزيز فهم فوائد تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما يطرحه من تحديات. ومن بين العناصر المساعدة، نظمت اللجنة أنشطة توعية في 34 دولة عضواً، استهدفت السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين والقطاع الخاص من خلال المنتديات الوطنية والفعاليات الترويجية الرفيعة المستوى، وحلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الاتفاق وأهمية التصديق عليه.

15 - ويجب أن تبدأ الاستفادة من فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعملية إدماجها التشريعات والأطر المحلية. ولهذا الغرض، ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل على مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة. فقد كانت البلدان في حاجة إلى تحديد ما لديها من ثغرات وما تتطوي عليه من مزايا نسبية وتنافسية للتنوع والقدرة على تطوير سلاسل القيمة أو إدماجها بموجب الاتفاق. ويتطلب ذلك وضع تدخلات سياساتية جديدة وتطبيقها أو إعادة ضبط أطر السياسات القائمة، بغية الاستفادة إلى أقصى حد من منطقة التجارة الحرة. ويسرت الاستراتيجيات الوطنية تحديد القيمة المضافة الرئيسية والفرص التجارية والاستثمارية في الأسواق المحتملة، والقيود في جانب العرض، والتدابير الرامية إلى تعزيز القدرات التجارية والإنتاجية المطلوبة لكي يستفيد البلد استفادة كاملة من الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية في سياق منطقة التجارة الحرة. وتسهم هذه الاستراتيجيات في المقام الأول في تحقيق الهدفين 17 (الغايتين 11-17 و 12-17) و 9 (الغاية 1-2-9) من أهداف التنمية المستدامة.

16 - وساعدت هذه الجهود الدول الأعضاء على فهم الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فهماً أفضل. ويجب أن يصدّق ما لا يقل عن 22 دولة عضواً على الاتفاق لكي يدخل حيز النفاذ، كما يجب مواصلة جهود الدعوة والتوعية للوفاء بهذا الشرط وحشد أكبر عدد ممكن من الموقعين عليه. وفي نيسان/أبريل 2019، تم بلوغ عتبة 22 بلداً. ونتيجة لذلك، دخل الاتفاق حيز النفاذ في أيار/مايو 2019. وفي تموز/يوليه 2019، بدأت المرحلة التنفيذية للاتفاق في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في النيجر. ومن بين 55 عضواً في الاتحاد الأفريقي، لم يبق سوى عضو واحد لم يوقع عليه. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك 27 بلداً قد صدّق على الاتفاق ووضعت تسع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة.

تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي

17 - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالإضافة إلى ذلك، الدعم التقني للدول الأعضاء لتوعية أصحاب المصلحة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعمت أيضاً وضع استراتيجيات وطنية بشأن المنطقة يمكن من خلالها للبلدان أن تضع القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في موقع أفضل يمكنه من الاستفادة من السوق الإقليمية الموسعة. وعُقدت حلقات عمل وطنية متعددة أصحاب المصلحة للتوعية والتشاور في زامبيا وزمبابوي وملابوي وموزمبيق في عام 2019، بينما أعدت استراتيجيات وطنية وأقرت فيما يخص زامبيا وزمبابوي. وبهذه الطريقة، جرى تعزيز الوعي والمعرفة بمنطقة التجارة الحرة وتعميمها، وتهنئة مخاوف أصحاب المصلحة وشكوكهم، لا سيما تلك التي أثارها القطاع الخاص، فيما يتعلق بما كانوا يعتبرونه في البداية تأثيرات الاتفاق السلبية، وبالتالي وضعت البلدان على درب التصديق عليه.

18 - وأسهمت هذه الجهود في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية اللازمة لتحقيق التصنيع الشامل للحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، كما يتضح أولاً من اعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في آب/أغسطس 2019 النموذج الخاص بتنمية قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي، وكذلك بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الصناعة، الذي وضع بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وثانياً، يتجلى السعي إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة الواحدة باعتبارها وسيلة لتنمية القدرات الإنتاجية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التصديق على الاتفاق في خمسة بلدان أعضاء في المنطقة دون الإقليمية، وهي إسواتيني، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وموريشيوس، وناميبيا. وثالثاً، وضعت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة لزامبيا وزمبابوي.

19 - وتعني هذه الإنجازات، وهي وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية لمنطقة التجارة الحرة من جانب بلدين، وتصديق خمسة بلدان على الاتفاق، واعتماد صكوك رئيسية من جانب مجتمع اقتصادي إقليمي واحد، أن ست نتائج قد تحققت، مقابل الهدف المقرر المتمثل في ثلاث نتائج.

جيم - النمذجة المتكاملة المتعددة الأبعاد وتحليل السياسات والإصلاحات المؤسسية

تدعيم رسم السياسات وتنفيذها باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي

20 - استجابة للعدد المتزايد من البلدان الأفريقية التي تسعى للحصول على المساعدة التقنية فيما يتعلق بالأدوات وما يرتبط بها من أنشطة تنمية القدرات، بادرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2015 بمشروع لوضع نموذج أولي للاقتصاد الكلي يكون عامّاً في طبيعته، وقابلاً للتطوير ويمكن تكيفه مع السمات القطرية المميزة التي تعكس التطورات الاقتصادية في بلد بعينه. واستمرت عملية وضع المشروع، التي شملت تقييم المتطلبات النموذجية المتعلقة بالبلدان الأفريقية واستعراض الكتابات الموجودة، وتصميم النماذج، وتطويرها واختبارها، خلال فترة طويلة من عامي 2015 و 2016 قبل الشروع في تكيف النموذج الفعلي وتنفيذه في البلدان.

21 - وظلت اللجنة منذ ذلك الحين تقدم الدعم للبلدان الأفريقية في مجالي وضع نماذج الاقتصاد الكلي وتنفيذها، لمساعدتها في عملية رسم سياساتها وتنفيذها. وفي بلدان محددة، شملت العملية إجراء دراسة استقصائية لاحتياجات البلدان، بما في ذلك احتياجات بوروندي والجزائر وجيبوتي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا والكاميرون وكينيا ومصر وموريتانيا؛ ووضع أدوات التحليل الاقتصادي والمعارف والمهارات الخاصة بهذا التحليل في متناولها، لا سيما في مجالي الاقتصاد القياسي والنمذجة بوجه عام؛ والتعاون بين مختلف مؤسسات البلد. وكانت هذه الدراسة الاستقصائية رافداً لعملية وضع النماذج وما يرتبط بها من دورات تدريبية في مجال النمذجة، والتنبؤ، ومحاكاة السياسات، والتحليل الاقتصادي بوجه عام.

22 - ويمر النموذج في الوقت الحاضر بمراحل مختلفة من التطوير والتنفيذ في بلدان عدة. وهكذا، فقد بدأ استخدامه في شكله النهائي (المرحلة 3) في بوروندي والجزائر وجيبوتي وغامبيا وغانا؛ وتم إيفاد بعثات استطلاعية إلى إثيوبيا ومصر وموريتانيا ونظمت فيها دورات تدريب أولي (المرحلة 2)، وأوفدت أخرى كلفت بتحليل الاحتياجات (المرحلة 1) إلى السنغال وسيراليون والكاميرون وكينيا. وأسهم هذا العمل في تعزيز تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في الدول الأعضاء، كما يتضح من التنبؤات النموذجية للنواتج وعمليات

المحاكاة المستخدمة في أثناء مداوات البلد مع الجهات المانحة في جيبوتي وغامبيا وفي مناقشات الميزانية في غانا.

تعزيز التخطيط الوطني من أجل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة

23 - دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع إطار إنمائي جديد لإثيوبيا وأقاليمه، وهو الإطار الذي حدد أولويات السياسات والتدخلات الرامية إلى معالجة الاختلالات الإقليمية من خلال الخطة الوطنية العشرية المرتقبة للبلد للفترة 2020-2030/2021-2031. وكان التخطيط الإنمائي الوطني في إثيوبيا يركز إلى حد كبير على التخطيط الاقتصادي دون إيلاء اعتبار كاف للتخطيط المكاني والمادي وآثاره على النتائج الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الروابط المشتركة بين القطاعات التي تربط بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية ضعيفة. وقد واجهت إثيوبيا ككل والمناطق المختلفة من البلاد أيضاً تحديات في أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة، وأن تجتذب الاستثمارات، وتُمنّي إمكاناتها من الموارد، وتتمو لتصبح مراكز دينامية للتحوّل الاقتصادي.

24 - ولمعالجة أوجه القصور هذه، دعمت اللجنة الجهود التي تبذلها لجنة التخطيط الوطني في إثيوبيا لوضع إطار إنمائي لتوجيه أولويات التنمية الإقليمية بما يتسق مع أهداف النمو والتحوّل الوطنية. وفي هذه العملية، جرى التشاور مع ممثلي جميع الأقاليم والقطاعات بهدف تعزيز مواءمة عمليات وأولويات التخطيط المكاني والاقتصادي على مختلف المستويات. وساعدت اللجنة أيضاً في تعزيز خبرات وقدرات ممثلي الأقاليم والقطاعات في إثيوبيا في مجال السياسات عن طريق استخدام الدليل الذي وضعته لمقرري السياسات بشأن إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية.

25 - وأسهمت هذه الجهود في تعزيز السياسات لانتهاج سياسات شاملة ومنصفة للتنمية المكانية في إثيوبيا، كما يتضح من وضع إطار إنمائي إقليمي لأول مرة للبلاد. وبتحديد أولويات إثيوبيا اللازمة للاستفادة من إمكانات أقاليمها في تحقيق خطتها العشرية المرتقبة، سيعمل الإطار على تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة وتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية لفائدة الجميع.

تنفيذ خطة التنمية الوطنية الغامبية (2018-2021)

26 - في عام 2018، أطلقت حكومة غامبيا خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل، وهي الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2021، التي تركز على خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ويتوقف نجاح تنفيذ الخطة على التنسيق بين جميع الوزارات والإدارات والوكالات وعلى التزامها الراسخ، إلى جانب وجود إطار قوي للرصد والتقييم.

27 - واعترافاً بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم البلدان الأفريقية في جهودها الإنمائية من خلال تنمية القدرات، أجرت الحكومة، ممثلة بوفد رفيع المستوى من وزارة المالية، اتصالات مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط للحصول على الدعم في تعزيز قدرات مسؤوليها في التخطيط والميزنة، بهدف رفع مستوى تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية بدرجة كبيرة. وتلبية لهذا الطلب، نُظمت دورة مدتها أسبوعان لتدريب المدربين بشأن الإدارة القائمة على النتائج في كانون الأول/ديسمبر 2018 في بانجول بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غامبيا. وتطبيقاً للدروس التي استخلصتها حكومة غامبيا في مؤتمر دولي عقد في أيار/مايو 2018 في بروكسل لحشد الموارد اللازمة للمشاريع الرئيسية الواردة

في الخطة، جرى تحديد توافر القدرات البشرية والمؤسسية في إدارة المشاريع ووضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً باعتبارهما شرطين لا غنى عنهما قبل تنظيم مؤتمر آخر لحشد الموارد. وفي وقت لاحق، نُظمت دورة تدريبية مكثفة وعملية مدتها أسبوع في حزيران/يونيه 2019.

28 - وكانت الدورة جزءاً من التزام الحكومة بتعزيز القدرات لمعالجة الثغرات المحتملة في القدرات ولدعم الإصلاحات الرامية إلى تعزيز وضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً من أجل تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2021 تنفيذاً فعالاً. وكان الهدف من الدورة تعريف المشاركين باستخدام مجموعة مختارة من الأدوات الخاصة بوضع مقترحات المشاريع، وكتابة مقترحات المشاريع وإدارة المشاريع التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف أولويات الخطة الإنمائية الوطنية. وكان هذا العمل متماشياً مع الغايات 1-ب و 1-5 و 5-5 و 5-أ و 5-ج و 8-1-8 و 9-8-1-8 و 1-10 و 4-10 و 7-10 و 1-17 و 6-17 و 15-17-8-17 و 19-17-17-17 من أهداف التنمية المستدامة، ومع الأولويات المقابلة لها في خطة عام 2063 أيضاً.

29 - وكانت هذه الجهود ترمي إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية - غامبيا في هذه الحالة - على رسم سياسات فعالة في القطاع العام وإدارتها، كما يتضح من ارتفاع مستوى المشاركة (37 موظفاً عاماً غامبياً، بمن فيهم 10 نساء، ومعدل رضا قدره 95 في المائة). وأفضى ذلك أيضاً إلى وضع مقترح مشروع بشأن زيادة إنتاج الحليب في غامبيا، تعترم الحكومة تقديمه إلى شركائها الإنمائيين. وهذا المقترح هو واحد من العديد من المقترحات التي تعكف غامبيا على إعدادها.

دال - تقديم الخدمات على نحو متكامل من خلال المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

انخفاض مستويات البطالة في شمال أفريقيا

30 - نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حواراً إقليمياً رفيع المستوى بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرامية إلى إيجاد فرص عمل في شمال أفريقيا. وساعد هذا الحوار، الذي كان بمثابة منبر للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تحديد الإصلاحات السياساتية اللازمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، للتغلب على المعوقات القائمة والصعوبات التي تواجه سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، حدد تحليل سلاسل القيمة الإقليمية القطاعات التي تنطوي على أوجه تكامل بين البلدان الأعضاء التي لديها فرص عمل أفضل. ووسع نطاق هذا التحليل أيضاً ليشمل قطاع الاقتصاد الأزرق.

31 - وأطلقت اللجنة، بتقديمها مساعدة تقنية للبنك المركزي المصري، ووزارة المالية في الجزائر والبنك المركزي الموريتاني، النماذج الوطنية لقياس الاقتصاد الكلي كي تعكس الخصائص الرئيسية لكل اقتصاد، بهدف الانتقال إلى سياسات اقتصاد كلي قائمة على الأدلة لصالح العمالة.

32 - وأثارت اللجنة اهتمام الدول الأعضاء في تحليل الاختلالات في تخصيص الموارد والسياسات العامة. وأبرمت مذكرة تفاهم مع المندوبية السامية للتخطيط في المغرب - وهي الهيئة الوطنية للإحصاء - بشأن وضع نموذج يحدد حجم هذه الاختلالات، بهدف توجيه تخصيص الموارد نحو القطاعات التي تملك إمكانات أكبر من حيث إيجاد فرص العمل.

33 - وللتشجيع على اتباع نهج منسق مع العديد من الشركاء العاملين في مجال العمالة، شرعت اللجنة في التعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، منها البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومصروف التنمية

الأفريقي، ومعاهد البحوث مثل معهد بروكينغز، ومجموعة من الشركاء الوطنيين، تشمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، وهو ما أتاح تحديد مجالات العمل المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت آلية التنسيق دون الإقليمية خارطة طريق منقحة (2019-2020) لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتضمن مجال تركيز يتعلق بالعمالة.

34 - وبمساعدة اللجنة، ومن خلال التعاون مع المغرب في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمكنت موريتانيا من اعتماد نظام الحسابات الوطنية لعام 2008 رسمياً. وأدى استخدام النظام الجديد إلى تعزيز الأسلوب المنهجي المستخدم في تجميع الحسابات الوطنية (من حيث النطاق الذي يغطيه جمع البيانات، والنظر في القطاع غير النظامي، وطريقة حساب متغيرات القطاع المالي، وغير ذلك من المتطلبات).

35 - ونتيجة للتغيرات في حساباتها الوطنية، وبفضل مختلف الابتكارات، نُقح الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا ليعكس عناصر الدخل الفعلية. فعلى سبيل المثال، قفزت الأرقام، بتعديل أساس حساب الناتج المحلي الإجمالي، إلى 203 385 مليون أوقية عام 2014، وهو ارتفاع بنسبة 25 في المائة مقارنة بمستويات السنة نفسها محسوبة بنظام الحسابات السابق (162 248 مليون أوقية، وفقاً لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993).

العملة الموحدة لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

36 - نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 27 مشروعاً على الصعيدين القطري والإقليمي في عام 2019، تتضمن مشاريع في مجالات الدعوة وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية في المضي قدماً ببرنامج اعتماد عملة موحدة في البلدان الـ 15 الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس).

37 - وفي عام 2018، طلبت مفوضية الإكواس دعماً من اللجنة في تقييم تنفيذ خارطة الطريق نحو اعتماد العملة الموحدة بحلول عام 2020. وقد أحرز تقدم محدود منذ أن اعتمدت هيئة رؤساء الدول والحكومات، وهي المؤسسة العليا للإكواس، في عام 1987 برنامجاً للتعاون النقدي، يهدف إلى تمهيد الطريق للمنطقة دون الإقليمية لاعتماد عملة موحدة بحلول الموعد النهائي الذي أُجل مراراً وتكراراً، وكان من المقرر في البداية أن يكون عام 1994.

38 - وقد حُدد الموعد النهائي الحالي، وهو عام 2020، في عام 1995 إلى جانب خارطة طريق قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقييمها. وحفّز هذا التقييم اللجنة والدول الأعضاء على تسريع التقدم وأتاح خيارات أدت إلى تحديث خارطة الطريق. وساعدت المساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة في بناء توافق آراء كذلك أدى إلى اتخاذ ثلاثة قرارات هامة عام 2019: أولها، اعتماد إطار سياساتي نقدي للعملة الموحدة؛ وثانيها، اعتماد نموذج مصرف مركزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وثالثها، الاتفاقات على اسم العملة الموحدة.

39 - وفي هذا السياق، وضعت اللجنة عدداً من المنتجات المعرفية، منها الموجزات المتعلقة بالتحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع لغانا وكوت ديفوار وليبيريا، التي قَدّمت تشخيصاً لحالة التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في تلك البلدان؛ ودراسة أساسية عن قياس الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية في غرب أفريقيا. وأسهمت هذه الجهود في المضي قدماً بخطة التكامل الإقليمي، كما يتضح من اعتماد الإطار النقدي الإقليمي واعتماد نموذج مصرف مركزي للإكواس. وكان اعتماد إطار السياسة النقدية خطوة هامة نحو

مواءمة السياسة النقدية بعد إطلاق العملة. واتفقت الدول الأعضاء في الإكواس على أن تستند سياستها النقدية في المستقبل إلى نظام مرن للصرف مع سياسة موجهة نحو مكافحة التضخم.

40 - ويشكل اعتماد نموذج مصرف مركزي خطوة رئيسية في تيسير إجراء مزيد من المناقشات المتصلة بالإصلاحات الضرورية الأخرى للانتقال إلى المرحلة الأخيرة من إطلاق العملة الموحدة للإكواس. واتفقت الدول الأعضاء كذلك على أن اعتماد العملة الموحدة سيعقبه الإنشاء الرسمي للمصرف المركزي للإكواس.

الاستراتيجيات الوطنية للتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا

41 - يجري اتباع استراتيجيات وطنية للتنوع الاقتصادي في محاولة للتغلب على تقلبات أسعار السلع الأساسية التي ترتفع وتتناقص بشكل حاد. وهكذا، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في وسط أفريقيا، بشكل مكثف في البلدان التي تركز عليها، وهي تشاد والكاميرون والكونغو. ووسع أيضاً نطاق عملها في هذا المجال ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية.

42 - ووضعت اللجنة عدداً من المنتجات المعرفية وأجرت حوارات سياساتية رفيعة المستوى لتحليل التقدم المحرز والفرص والتحديات في مجالات التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي والمسائل ذات الصلة، وكذلك للمساعدة في صياغة مقترحات القيمة الوطنية لبلدان مختارة في وسط أفريقيا. ويحدد مقترح القيمة الوطنية السمات الفريدة لكل بلد في تلك المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك مزاياه النسبية والتنافسية وغير ذلك من الفرص ومواطن القوة. وتشمل المنتجات المعرفية موجزاً ضمن سلسلة الموجزات المتعلقة بالتحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع، يقدم تشخيصاً لحالة التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية، ودراسة أساسية عن التحول الرقمي في وسط أفريقيا، ومنشوراً عن دور التخطيط الإنمائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للتنوع والتصنيع (الهدفان 8 و 9)، ودراسة لتقييم أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط أفريقيا.

43 - وشكلت جميع هذه الدراسات والمقالات الفكرية أساساً لحوار سياساتي رفيع المستوى مع كيانات حكومية وغير حكومية، تُوجع باعتماد مواقف وآراء مشتركة بشأن كيفية التعجيل بالتنوع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وهكذا، قرر وزراء المالية والاقتصاد في أفريقيا الوسطى، في اجتماعهم المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ألا ينصب تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على التدابير القصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضاً، وبالقدر نفسه، على القضايا الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل مثل التنوع الاقتصادي.

44 - وأبرز العمل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التجوال وأمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك الدراسات، وحوارات السياسات الرفيعة المستوى والدعوة، الحاجة إلى خفض تكاليف التجوال في وسط أفريقيا وإنشاء شبكة موحدة في المنطقة بوصفها إحدى آليات تعزيز وتيسير التجارة داخل المنطقة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا

45 - في هذا السياق، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نطاق واسع في البلدان التي تركز عليها، وهي إثيوبيا وإريتريا ورواندا وسيشيل وكينيا. وقد عُقدت الدورة السنوية الثالثة والعشرون للجنة الحكومية الدولية دون الإقليمية لكبار المسؤولين والخبراء في أسمره في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بالتعاون

مع حكومة إريتريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم، وحضرها أكثر من 300 مشارك من المنطقة دون الإقليمية، وهو ما أدى إلى ورود طلبات من حكومة إريتريا للحصول على مزيد من الدعم في عام 2020 في مجالي الاقتصاد الأزرق والطاقة.

46 - وبوجه عام، فقد ركز العمل في هذا المجال على تعزيز التكامل الإقليمي، وأنجز أساساً بواسطة عدد من المنتجات المعرفية، تتضمن تقريراً عن التطورات الاجتماعية والتطورات في مجال الاقتصاد الكلي في شرق أفريقيا عام 2019، وهو تقرير وُضِعَ معايير للأداء نحو تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية، وورقةً لاجتماع فريق خبراء مخصص تقيّم حالة التماسك الاجتماعي، ودراسةً أُجريت مع منظمة "علامة شرق أفريقيا المسجلة" (TradeMark East Africa)، لقياس أثر تدابير تيسير التجارة على الصناعة التحويلية في المنطقة دون الإقليمية. واستعرض الأمناء الدائمون لوزارات التجارة دراسة أُجريت بناءً على طلب أمانة جماعة شرق أفريقيا عن الأسباب الكامنة وراء ركود مستويات التجارة داخل منطقة الجماعة، وأعيد تقديمها في نيسان/أبريل 2019، فكانت مساهمة هامة في النقاش حول كيفية إزالة العقبات القائمة أمام التجارة.

47 - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لدعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أُجرت اللجنة سلسلة من تحليلات الأثر للدول الأعضاء (أوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا)، إلى جانب تقرير أكثر شمولاً يقدم تقيماً على نطاق المنطقة دون الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نُشر بالاشتراك مع منظمة "علامة شرق أفريقيا المسجلة" في كانون الأول/ديسمبر 2019. ويُبرز هذا التقرير، وهو التقييم دون الإقليمي الوحيد حتى الآن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الحاجة إلى التعجيل بالتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا، ويقدم سلسلة من التوصيات لتحقيق هذه الغاية، وهو ما كان مدخلاً للمناقشة في المنتديات الوطنية التي عقدت فيما بعد في البلدان المذكورة أعلاه، وأفضت إلى تقديم أوغندا ورواندا طلبات لإجراء تحليلات أكثر استفاضة وتفصيلاً.

48 - ووضعت اللجنة أيضاً استراتيجية وطنية لكينيا بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما يفي بأحد مقنضيات برنامج عمل عام 2019 لوزارة الصناعة والتجارة والتعاونيات في كينيا. ونُظِم نشاط إقليمي في آذار/مارس 2019 في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، بالاشتراك مع مجلس أعمال منطقة شرق أفريقيا، لتعزيز وعي القطاع الخاص بالمفاوضات المستمرة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

49 - ولتعزيز الوعي بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين عامة الناس، أُطلقت حملة بالفيديو نُوجت بإنتاج شريطي فيديو توضيحيين قصيرين عن الفوائد العامة من المنطقة وفوائدها الخاصة للشباب. وعُرض هذان الشريطان على نطاق واسع، بما في ذلك على القنوات التلفزيونية الوطنية وفي مؤتمر القمة الرفيع المستوى للأعمال التجارية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019 في نيروبي، وحضره أربعة رؤساء من المنطقة دون الإقليمية. وخلال عام 2019، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أكثر من 30 مؤتمراً وعرضاً تلفزيونياً في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، داعية إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشارحةً فوائدها الكامنة.

50 - وبناءً على طلب من جماعة شرق أفريقيا لمساعدتها في صياغة استراتيجيتها في مجال التسويق السياحي، عقدت اللجنة منتدىً دون إقليمي عن استراتيجية التسويق السياحي بهدف تحديد الأولويات الرئيسية لتلك الاقتصادية. وأعقب هذا المنتدى دون الإقليمي ستة منتديات استشارية وطنية في جميع الدول الأعضاء

في جماعة شرق أفريقيا وهي: أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان ورواندا وكينيا. وكانت هذه المنتديات الوطنية رافداً لعملية إعداد الاستراتيجية دون الإقليمية، التي أعقبتها جلسة مصادقة دون إقليمية لوضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية أيضاً في مسألة الحسابات الفرعية للسياحة في كينيا. وأخيراً، أعدت دراسة عن التمويل المستدام للسياحة، وهي دراسة استكشفت مختلف نماذج التمويل وخياراته. وأفضت الدراسة إلى حوار سياساتي رفيع المستوى، ما أدى إلى طلب المزيد من الخدمات الاستشارية.

المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي

51 - في هذا المجال، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة مبادرات شملت توليد المعارف وبحوثاً سياساتية تركز على التحول الهيكلي والعمالة والإنتاجية من خلال موجزات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع الخاصة بثلاث دول أعضاء هي إسواتيني وملاوي وموريشيوس. وركزت الموجزات على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء تحقيق التحول الهيكلي عن طريق تيسير نمو مؤسساتها المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بوجه عام، وحددت التحديات والفرص الرئيسية أمام هذه البلدان.

52 - وبالإضافة إلى ذلك، أعد تقرير سياساتي عن إدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي. وشكل التقرير دراسة أساسية للمناقشة والتوصيات السياساتية في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الجنوب الأفريقي، التي استضافتها حكومة إسواتيني في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019. وأتاحت الدورة منبراً هاماً لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة للتداول بشأن موضوع الاستراتيجيات والسياسات لتعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.

53 - وشملت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الدورة الحاجة إلى إيجاد منبر تعاوني لتعزيز قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ والحاجة إلى روابط متينة بين هذه المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات في عملية الإنتاج؛ وضرورة أن تضع الدول الأعضاء حوافز معززة من خلال سياسات مالية ونقدية لدعم هذه المؤسسات في الجنوب الأفريقي.

هاء - البلدان النامية غير الساحلية

54 - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً لإثيوبيا في حفز استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. ولهذا الغرض، استعرضت اللجنة بيئة البلد التنظيمية للاستثمار في قطاع الكهرباء. وأجريت الدراسة في سياق إنتاج القطاع الخاص للكهرباء لتزويد المجمعات الصناعية في إثيوبيا، وذلك في إطار مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزارة المياه والري والطاقة في إثيوبيا وصندوق الخمسين مليار لتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا.

55 - وتعاونت اللجنة أيضاً مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وباعتبار اللجنة طرفاً في اللجنة التوجيهية للبرنامج، فقد شاركت أيضاً في إعداد المرحلة الثانية منه، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار المشاريع، التي تستند إلى تحديد أولويات المشاريع الإقليمية. وهذا أمر هام لأن الممرات الإقليمية لا تمكن البلدان غير الساحلية من المشاركة بفعالية

في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية فحسب، بل تتيح لها أيضاً إمكانية الوصول إلى البحر، وهو ما يُبَيِّر تجارتها الدولية.

56 - وظلت اللجنة تعمل أيضاً على تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر النامية في مجال تطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي. وهكذا، وضعت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الاتجاهات الاستراتيجية للسلامة على الطرق في أفريقيا لما بعد عام 2020، التي أُعتمدت في المؤتمر الأفريقي الرابع للسلامة على الطرق، المعقود في أديس أبابا في آب/أغسطس 2019. وستكون لهذه الاتجاهات فائدة خاصة بعد الزيادة المتوقعة في حركة المرور عبر الحدود التي ستتجم عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

57 - وقدمت اللجنة، في إطار مساهمتها في تنفيذ برنامج عمل فيينا للعقد 2014-2024 للبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا، في مجال الهياكل الأساسية، مساعدةً تقنيةً لإثيوبيا وإريتريا وأنغولا في مجال إحصاءات الطاقة وفي الجهود الرامية إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، دربت اللجنة 22 مسؤولاً من إثيوبيا وإريتريا والسودان والصومال على نمذجة الطاقة. ووضعت اللجنة أيضاً، بالتعاون مع "مؤسسة حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا"، منهجية لتقييم فعالية البيئة التنظيمية لقطاع الكهرباء في البلدان الأفريقية. وجرى تدريب خبراء من تسعة بلدان أفريقية على استخدام المنهجية، ومن ثم سيقومون بإجراء دراسات حالات إفرادية وطنية في عام 2020.

ثالثاً - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف - تنمية القطاع الخاص والتمويل الابتكاري وتطوير الهياكل الأساسية

58 - نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع آليات تمويل ابتكاري لمدّ تطوير الهياكل الأساسية بالتمويل. ولا تستطيع غالبية الدول الأفريقية الأعضاء سد ثغراتها الهائلة في الهياكل الأساسية، التي تزيد قيمتها على 93 مليار دولار سنوياً لكل من الاستثمار الرأسمالي والصيانة، وهو ما يضيف أهمية قصوى على تحديد مصادر ابتكارية للتمويل واستخدامها.

59 - ولدعم الدول الأعضاء في حشد كل من رأس المال العام والخاص لتمويل الهياكل الأساسية، عقدت اللجنة سلسلة من الدورات التدريبية والمؤتمرات والمعتكفات لصالح المستثمرين من المؤسسات، بغية زيادة وعيهم بفرص الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا. وهكذا، نظمت اللجنة في نيسان/أبريل 2019 النشاط الثاني من هذه السلسلة في كينيا، بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والرابطة الوطنية لاختصاصي الأوراق المالية، ومجموعة البنك الدولي، واتحاد استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية الكينية، الذي يجمع بين صناديق المعاشات التقاعدية الكينية وصناديق الولايات المتحدة ومديري الأصول بهدف تيسير الاستثمار والتمويل المشترك للهياكل الأساسية المستدامة في كينيا.

60 - وقد استرشد هذا المؤتمر بالنجاح الكبير الذي تحقق في مؤتمر مماثل لحشد الاستثمارات نُظم في السنغال في آذار/مارس 2017، وأسفر عن الاستثمار الفعال لما يزيد على 50 مليون دولار قدمها صندوق المعاشات التقاعدية للمعلمين في شيكاغو ورابطة تقاعد موظفي مقاطعة ألاميدا، وهي صندوق للمعاشات التقاعدية يوجد مقره في أوكلاند (الولايات المتحدة)، في مشاريع الهياكل الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والسنغال ومالي.

61 - وكان الهدف من مؤتمر نيسان/أبريل 2019 زيادة الوعي بالحوافز السياساتية والتنظيمية والائتمانية في حشد مدخرات المعاشات التقاعدية المحلية لتمويل الهياكل الأساسية في القارة. وحضر المؤتمر أكثر من 40 صندوقاً للمعاشات التقاعدية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، ومديرو الأصول والخبراء في القطاع، الذين يمثلون معاً نحو تريليون دولار من الأصول التي تجري إدارتها، و 12 صندوقاً للمعاشات التقاعدية الأعضاء في اتحاد استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية الكينية (تدير حالياً أصولاً تبلغ قيمتها 2 مليار دولار)، بهدف استكشاف فرص الاستثمار في الهياكل الأساسية والعقارات والأسهم الخاصة وغيرها من القطاعات في كينيا.

62 - وأسهمت هذه الجهود في الاستفادة من أدوات التمويل الابتكاري في أفريقيا، كما يتضح من الطريقة التي حفزت بها نتائج المؤتمر الرغبة في الاستثمار الابتكاري في مشاريع الهياكل الأساسية والإسكان في كينيا. وكان المؤتمر خطوة للغاية نحو الالتزام باستثمار ما لا يقل عن 200 مليون دولار في المنطقة. وقد قطعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مشاركتها المستمرة مع حكومة كينيا، شوطاً كبيراً في بناء وتعزيز الشراكات بين المستثمرين المقيمين في الولايات المتحدة وصناديق المعاشات التقاعدية الكينية بتتسيق من اتحاد استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية الكينية، ما أتاح لهم إقامة مشاريع مع شركاء محليين لمتابعة هذه الاستثمارات في كينيا.

باء - مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع خطتي عام 2030 و عام 2063

63 - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء في استخدام الأدوات اللازمة لرصد خططها الإنمائية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وفي هذا المسعى، نُظمت حلقة عمل تدريبية بشأن مجموعة أدوات التخطيط المتكامل والإبلاغ، في الفترة من 27 إلى 29 آب/أغسطس 2019، في أديس أبابا، لتعريف مزيد من البلدان بمجموعة الأدوات. ولقى ممثلو 13 بلداً تدريباً على استخدام مجموعة الأدوات لمواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وخلال حلقة العمل، وُجّه الانتباه إلى أهمية تبسيط تدفق النتائج من الأثر إلى النواتج ومن ثم إلى المخرجات، وكذلك إلى الحاجة إلى الحد من عدد المؤشرات لكل مستوى من مستويات النتيجة.

64 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2019، سُجّل 18 بلداً كمستخدمين لمجموعة الأدوات، وأدخلت أطر نتائج خططها الإنمائية الوطنية في البوابة. وتُبذل حالياً جهود لمواءمة تلك الخطط مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063، حيث اجتازت خمسة بلدان منتصف الطريق في عملية المواءمة تلك. ومن الآن فصاعداً، ستعمل اللجنة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين على تشجيع استخدام مجموعة الأدوات في مزيد من البلدان.

جيم - الرقمنة

65 - ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية رقمية لأفريقيا بهدف وضع استراتيجية قارية للتحويل الرقمي، ترمي إلى تسخير فوائد الرقمنة ودعم تنفيذ برامج التجارة الرقمية، والهوية الرقمية والاقتصاد الرقمي دعماً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولهذا الغرض أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مركز الامتياز للهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد لدعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى الاستغلال الكامل لفوائد الرقمنة من أجل تنمية القارة.

66 - ووَضَع مركز الامتياز في المقام الأول إطاراً مفاهيمياً شاملاً لتوجيه العمل في أفريقيا في مجال الرُقمنة وكذلك لتبسيط تقديم ما يتصل بذلك من دعم في المجال التقني وتنمية القدرات للدول الأعضاء. ولهذا الغرض، اعتمد المركز مساراً لتشخيص فرص الرُقمنة، بالعمل في شراكة مع "لجنة سبل الازدهار". وفي هذه العملية، يطبق المركز "نموذجه الرئيسي للنضج الرقمي"، الذي يقيّم حالة الرُقمنة في مختلف البلدان المستهدفة.

67 - وتعمل اللجنة أيضاً على وضع برنامج الأرض الرقمية لأفريقيا الذي يهدف إلى توفير منصة استثنائية صالحة للغرض يمكنها ترجمة أكثر من 50 عاما من الصور الساتلية لرصد الأرض إلى معلومات ورؤى حول التغيرات على البر والبحر في أفريقيا. وستعتمد الأرض الرقمية لأفريقيا على تكنولوجيا "مكعب البيانات" لإتاحة هيكل فريد وأدوات على نطاق القارة تضفي الطابع الديمقراطي على القدرة على معالجة وتحليل البيانات الساتلية في رؤى جاهزة للاستخدام بشأن الظروف البيئية للقارة وغيرها من العمليات. وتشكل الأرض الرقمية لأفريقيا لبنة في الجهود التي تبذلها القارة الأفريقية لتسخير موارد المعلومات من أجل مجتمع معلومات أفريقي واقتصاد قائم على المعرفة. وسيوفر البرنامج طريقة جديدة لبناء هيكل أساسي قوي للبيانات، مع تريليونات من الملاحظات الفردية، يمكن أن يتيح فهما أفضل للمشاهد المتغير في القارة ويوفر رؤى تمكن الحكومات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد لاتخاذ قرارات مستتيرة بشكل أفضل.

68 - وحددت نيجيريا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، متطلبات رقمنة العمليات اللازمة للربط بين قواعد بيانات مختلف الوكالات العاملة في مجال التدفقات المالية غير المشروعة، وهي بصدد وضع برنامج لبناء قدرتها على تعزيز فعالية البرامج التي وُضعت في البلاد لمكافحة هذه التدفقات. واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها نيجيريا، تعترّم اللجنة تكييف البرنامج للبلدان الأخرى في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل مع مقدمي البرمجيات لتعزيز قابلية النظم الرقمية الموجودة في الدول الأعضاء للتشغيل المشترك، بغية التصدي بصورة شاملة للممارسات السيئة في مجال التلاعب بقيم الفواتير التجارية.

رابعاً - تسليط الضوء على استخدام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتكنولوجيا من أجل تحسين نوعية تعدادات السكان وإجرائها في الوقت المناسب

69 - نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً قُطريا للدعم في تنفيذ جولة تعدادات السكان والمسكن لعام 2020. ومن بين مجالات تركيز البرنامج تعزيز التطبيقات التكنولوجية في إجراء التعدادات السكانية، بدلاً من الأساليب الورقية واليدوية التقليدية. ويعزز استخدام التكنولوجيا في التعدادات السكانية جودة ما يتم جمعه من بيانات، وإتاحة نتائج هذه التعدادات، والإبلاغ عن النتائج في الوقت المناسب. ويقلل جمع البيانات عن الأشخاص والمنازل التي يعيشون فيها باستخدام حاسوب لوجي واستبيان منظم من الأخطاء والوقت في المقابلات عند جمع المعلومات، وهي مشكلة شائعة في المقابلات التي تُستخدم فيها الأوراق. ويقلص استخدام النهج الرقمي في جمع البيانات الوقت اللازم لتفتيحها والتحقق من صحتها وتبويبها قبل إتاحة النتائج على نطاق واسع. وبناء على ذلك، وكما يتبين من تقييم أجرته اللجنة، ستقوم التكنولوجيا بدور رئيسي في جولة تعدادات السكان الأفريقية لعام 2020، إذ ينوي أكثر من نصف عدد جميع البلدان إجراء هذه التعدادات بالأساليب الرقمية.

70 - غير أن اللجنة قللت، في الوقت نفسه، من شأن الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في الانتقال من التعدادات باستخدام الأوراق إلى التعدادات الرقمية، وهي صعوبات ناجمة إلى حد كبير عن عدم كفاية الأدوات الرقمية والبرمجيات المطلوبة. وللتغلب على هذه التحديات، وضعت اللجنة تطبيقاً من شأنه أن يحل البرمجية الصحيحة تلقائياً على كل حاسوب لوحي ويكفل إرساله إلى المنطقة الصحيحة، وهو ما يقلل إلى حد كبير من خطر ارتكاب الأخطاء لدى إعداد الحواسيب اللوحية للتعداد ومن حجم العمل (وبالتالي من التكلفة)، إضافة إلى أنه يسرع العملية.

71 - وأجرت كينيا، بوصفها أحد البلدان التي يركز عليها برنامج الدعم هذا، تعداداً رقمياً في آب/أغسطس 2019 باستخدام 163 000 جهاز لوحي. وقدمت اللجنة المساعدة التقنية للمكتب الوطني الكيني للإحصاء في استخدام تطبيق التعداد. واستناداً إلى نتائج هذا التعداد، نظمت اللجنة اجتماعاً لفريق خبراء تناول مسألة جمع البيانات الإلكترونية وتعميمها في تعدادات البلدان الأخرى التي تخطط لإجراء تعداد رقمي في السنوات المقبلة.

72 - وساهم العمل في هذا المجال في تعزيز إنتاج بيانات وإحصاءات ومعلومات جغرافية مكانية موثوقة في أفريقيا، كما يتضح من تقليص الوقت اللازم لمعايرة الحواسيب اللوحية بقدر كبير، مقارنة بالوقت اللازم لمعايرتها إذا ما كان على المكتب الوطني للإحصاء معايرتها يدوياً. وبشكل عام، وقّر استخدام التطبيق وقتاً بلغ في مجمله 506 أيام، وهو ما حسن بشكل كبير توافر البيانات في الوقت المناسب.

خامساً - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

ألف - التعاون والتنسيق من أجل تطبيق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

73 - أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة حول الصلة بين السلام والأمن والتنمية، التي هي أحد مواضيع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشملت هذه الأنشطة، التي نُفذت بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، اجتماعاً بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للقرن الأفريقي عُقد في تموز/يوليه 2019 والدور القيادي الذي أدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ العناصر الاجتماعية والاقتصادية لتلك الاستراتيجية.

74 - واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي أحد كيانات الأمم المتحدة التي عملت على دراسة استشرافية لمنطقة الساحل لآفاق عام 2043، وهي دراسة تشكل جزءاً من مبادرة الأمم المتحدة لضمان تحسين التفاعل بين الإجراءات الإنمائية ومكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز السلام في جميع أنحاء منطقة الساحل. وبعد الانتهاء من تلك الدراسة وفي ضوء النتائج التي تمخضت عنها، نظمت اللجنة حوارات سياساتية في بلدان مختلفة لمناقشة أوجه التآزر بين العمل الإنساني وتعزيز التنمية والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب قدمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحصول على دعم تقني لفريق برنامج التنمية المجتمعية التابع لها لاستعراض ومواءمة استراتيجيتها المتعلقة بمنطقة الساحل مع الدراسة الاستشرافية لمنطقة الساحل لآفاق عام 2043، نظمت اللجنة جلسة عمل تقنية مع فريق التنمية المجتمعية لوضع خارطة طريق لتتقيد استراتيجية الإكواس المتعلقة بمنطقة الساحل. وهو الأمر الذي سيتم في عام 2020.

75 - وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة على تعزيز تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المجالات للنهوض ببرنامج "إعادة البناء بشكل أفضل" من أجل استثمار قادر على التكيف مع تغير

المناخ في مجالي التعمير والتنمية في المناطق المتضررة من الأعاصير في زمبابوي وملاي و موزامبيق والعمل المشترك على مؤشر الأمن البشري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

باء - الشراكات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

76 - لا تزال الشراكات الابتكارية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والعالميين تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة. وخلال عام 2019، وقّعت اللجنة عدداً من الاتفاقات الإطارية مع طائفة واسعة من الشركاء. وشملت هذه الاتفاقات: '1' مؤسسة ماستركارد للخدمات المالية، لتعزيز الإدماج المالي والرقمي في جميع أنحاء أفريقيا؛ '2' وشركة "أكسا" المتعددة الجنسيات للتأمين، لتقييم دور القطاع الخاص في تغطية التأمين الصحي والحصول على رعاية صحية ذات جودة؛ '3' ومجموعة المكتب الشريف للفوسفات، وهي شركة لاستخراج الفوسفات وصناعة الأسمدة، من أجل استكشاف الابتكارات في مجال الزراعة عبر سلسلة الإمداد الزراعي برمتها؛ '4' والمعهد العالمي للنمو الأخضر، للتعاون في مجال تبادل المعارف وبناء القدرات بشأن النمو والتنمية المراعيين للقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ '5' ومؤسسة حاضنات المشاريع في أرمينيا ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي لإجراء بحوث وتكوين معارف قائمة على الأدلة بغية استخدامها في وضع السياسات في مجالات الابتكارات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا، وجامعة توركو في فنلندا في المجال نفسه.

77 - وبالإضافة إلى ذلك، أقامت اللجنة أيضاً شراكات مع عدد من مجامع الفكر، بهدف تقييم آثار سياسات التكامل والتنوع الاقتصادي على الاقتصادات الأفريقية. وأخيراً، وضعت اللجنة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصيغة النهائية لإطار مشترك للمؤشرات الإقليمية، يتضمن 63 مؤشراً مستمداً من كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، وهي مؤشرات ستستخدم في إعداد التقرير المرحلي نصف السنوي للمنطقة.

سادسا - استنتاجات

- 78 - تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:
- 79 - فيما يتعلق بالإجراءات العالمية والقارية، تبقى اللجنة فاعلاً رئيسياً في تناول الأولويات في أفريقيا. وتبيّن أن معظم الإنجازات البارزة التي حققتها مجموعات برامج اللجنة ذات صلة باحتياجات الدول الأعضاء والمستفيدين ومتوافقة مع التوجيهات الاستراتيجية للجنة. وقد عزز هذا، بالفعل، الوظيفة التي تؤديها اللجنة في وضع الخطط، ودورها الاستراتيجي في بلورة السياسات وصياغتها في المنطقة.
- 80 - لقد كانت تدخلات اللجنة المتعلقة بوظيفيتها بوصفها تتولى عقد الاجتماعات وكونها جهة تشغيلية فعالة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بطائفة واسعة من قضايا التنمية. ومع ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أوثق لنهج أكثر تكاملاً ومتعدد الأبعاد لتقديم المشورة بشأن السياسات.
- 81 - وعند تقديم الدعم للدول الأعضاء في استخدام الأدوات لرصد خططها الإنمائية ومواءمتها مع خطة 2030 وخطة عام 2063، طرحت اللجنة برنامجاً لتنمية القدرات بشأن مجموعة أدوات التخطيط المتكامل والإبلاغ، تم بواسطته إدخال عدد من البلدان يبعث على التفاؤل إلى مجموعة الأدوات، بينما سجلت الآن

بلدان أخرى كمستخدمة لمجموعة الأدوات وتم إدخال أطر نتائج خططها الإنمائية الوطنية في البوابة. ومن الآن فصاعداً، ستعمل اللجنة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين لتعزيز استخدام مجموعة الأدوات في مزيد من البلدان.

82 - وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها اللجنة، صدّقت البلدان على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشرعت في وضع استراتيجيات وطنية للتنافسية. وتقوم اللجنة بمد يد العون لعدد من الدول الأعضاء في وضع هذه الاستراتيجيات الوطنية من خلال مساعدتها على تحديد كل من الثغرات القائمة وميزاتها النسبية والتنافسية، بهدف تنويع سلاسل القيمة وتطويرها أو دمجها بمقتضى الاتفاق. وقد جلب هذا الدعم للجنة الاقتصادية لأفريقيا مزيداً من الاعتراف والمصادقية في عملها التشغيلي.

83 - وتواجه أفريقيا، مثل بقية العالم، التحدي التاريخي المتمثل في الاستجابة لكل من الركود العالمي ووباء الفيروس التاجي 2019 (كوفيد-19). ومنذ تفشي الوباء، ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في طليعة استجابة منسقة مع الدول الأعضاء لإجراء تحليل متعمق لتأثير الجائحة في أفريقيا. وظلت اللجنة تعمل أيضاً بمثابة منبر للبلدان الأفريقية للاتفاق على مواقف موحدة وبلورتها عند شروع هذه البلدان في التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والشركاء متعددي الأطراف. وستحدّد خيارات واضعي السياسات في العام المقبل كيفية أداء البلدان الأفريقية في العقد الحالي، عقد العمل والإنجاز حتى عام 2030.